الوطن العربي والعولمة

د. عبد الحيكم عمار نابي
كلية العلوم السياسية وعلوم الاتصال/ جامعة الزاوية

المقدمة:

كثيراً ما تطمح شعوب العالم الثالث إلى تحقيق آملها وتغيير واقعها الاقتصادي خصوصاً ولكنها قد تصطدم بالواقع فتلجأ للاستعانة بالغير، الذي قد يجبرها عن التخلي عن بعض من خصوصياتها وقيمها ومبادئها.

إن الشعوب التي تفقد هويتها بالتخلي عن مبادئها وعقيدتها، تضعف وتصبح عرضة للنهب والاحتلال والذل والهوان، بسبب عدم اتفاق أهلها وتخليها على سياسة موحدة في جميع مناحي الحياة وكنتيجة لتصادم التيارات الفكرية فيها واختلاف وتباين الرؤى والاتجاهات لدى فئات كثيرة من أبنائها، وبالتالي تصبح هذه الشعوب والدول تعيش حياة ضنكة صعبة مأسوية، وهذه هو حالنا نحن العرب.

إن العالم شهد منذ انطلاق الكشوف الجغرافية قديماً في أواخر القرن الخامس عشر، ازدياداً في العلاقات المتبادلة بين الأمم، كتبادل السلع والخدمات وانتقال رأس المال وانتشار للمعلومات والأفكار، وتأثر الشعوب بقيم وثقافات وعادات وتقاليد شعوب أخرى، مما جعل الدول الوطنية كياناً ضعيفاً هشاً لا يستطيع التصدي لهذا المشروع ومقاومته في ظل زوال الحواجز الثقافية والاقتصادية والسياسية بين الدول، وأصبح الانفتاح هو السمة السائدة، وهو ما أصبح يهدد النشاط الاقتصادي والمخزون الفكري والثقافي والاجتماعي والأمني لكثير من دول العالم وخصوصاً دول العالم الثالث الفقيرة الضعيفة المتخلفة في ظل وجود قطب واحد مسيطر على العالم تحت شعار العولمة.

إن العولمة لم تأتِ فجأة، بل نمت وترعرعت في كنف النظام الاقتصادي القديم وخرجت من رحمه، وبدأت تظهر ملامحها الأولى على شكل قالب جديد في العصر الحديث منتصف الستينات، واتضحت توجهاتها في السبعينيات، وتسارعت وتائرها في الثمانينات، وبانت لنا معالمها وأساسياتها في بداية التسعينيات.

وسوف نتعرض لهذه الظاهرة ولآثارها وكيفية الحد من هيمنتها على دول الوطن العربي في الصفحات القادمة.

مشكلة الدراسة:

إن الوطن العربي يعيش ظاهرة قديمة جديدة تتمثل في (العولمة) التي تشكل تحدياً لمعظم الدول، هذا التحدي الذي برز بصورة أوضح وبدأت وتيرته تتسارع في الفترة الأخيرة نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات والتطور في مجالات التكنولوجيا.

وفي إطار دراسة هذه الظاهرة وآثارها وتداعياتها على الوطن العربي ونظامه الإقليمي وهويته، فإن إشكالية الدراسة تتمثل في دراسة العلاقة بين هذه العولمة وقدرتها على التأثير على العرب ونظمهم الاقتصادية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وحتى العسكرية، ومحاولة إيجاد وسيلة أو بديل عنها للحد من تأثيراتها السلبية عليهم.

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية ترى أن الدول العربية بوضعها الاقتصادي والسياسي والعسكري والاجتماعي والأمني الحالي لم ولن تكون قادرة على مجاراة ظاهرة العولمة وتفادي ما تحدثه من تغيرات على واقعها سواء على مستوى كل دولة من دوله على حدة أو على مستوى الوطن العربي ككل إلا من خلال تحقيق اتحادها ووحدتها في جميع مجالات الحياة، وتطوير نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والأمنية، وبما يحقق الوحدة العربية الحقيقية الشاملة.

تساؤلات الدراسة:

إن هذه الدراسة تطرح عدة أسئلة في محاولة للإجابة عنها وتشمل هذه التساؤلات:

- ما هي العولمة؟
- كيف نشأت؟
- وما هيه أهدافها؟
- هل العولمة أمراً لا مفر منه؟
- هل العولمة وصيغتها الحالية أمر مبالغ فيه سواءُ من حيث درجة الشمول أو من حيث تأثيرها على السيادة الوطنية ؟

– هل تتعدى بالتالي على السيادة الوطنية والقومية وتلغيهما؟

– هل هناك مجالات وطرق أمام العرب للعمل تجاهها ؟ بمعنى هل هنـــاك خيـــار بـــديل عنها؟ وكيف يمكن مواجهتها والتخلص منها؟

أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة من متابعة ظاهرة العولمة وما أحدثته من تغيرات في قيم العرب وعاداتهم وتقاليدهم وأنماط سلوكهم وتفكيرهم واستهلاكهم وروابطهم الاجتماعية والثقافية، ونظامهم الإقليمي العربي، واستخلاص النتائج منها ومعرفة كيفية التصدي لها عربياً.

هدف الدراسة: التعرف على ظاهرة العولمة ووصفها وتبيان آثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والأمنية المختلفة، وطرق التعامل معها للحد من هذه التأثيرات على الوطن العربي.

منهجية الدراسة: استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل الدراسة النظرية والأدبية لموضوع العولمة والمجتمعات العربية، وذلك لمعالجة موضوعات هذه الدراسة.

ولأسباب عدة قام الباحث بتقسيم البحث إلى تسعة محاور رئيسة وذلك على النحو التالي:

أولاً- مفهوم العولمة: العولمة هيه ترجمة حرفية لكلمة (Globalization) المشتقة مـــن كلمة (Globe) بمعنى الكرة الأرضية، أي جعل الشيء على مستوى عـــالمي، كانتقـــال البضاعة ضمن حدود الدولة الإقليمية في ظل مراقبة صارمة من قبل سلطات الجمارك[1].

ومن الناحية اللغوية العولمة: مصدر اشتقاقي لفعل مستحدث عولم يعولم عولمة، فيقـــال مثلاً إن الحياة تعولمت بعد أن تعولم الاقتصاد[2].

ويقال أيضاً عُولمةُ بمعنى صيّرهُ وجعلهُ ونشرهُ وعممهُ عالمياً أو على مستوى العـــالم كله، وهي فعل مشتق على وزن فاعل، واسم لفعل مضارع على غرار القولبة والعوربـــة والأوربة، وتعني صبهُ في قالب أو حالة الفعل، فيقال عوربهُ بمعنى صاغه علـــى شـــكل عربي وغوربهُ بمعنى قولبته في نموذج غربي[3].

والعولمة لغةً مثلها مثل القوننة أو الحوقلة أو الرودنة، على وزن فوعلة، وهـــي مـــن المصادر القياسية في اللغة العربية، وقد تنوب مناب الفعل، فيكون معناها أداء الفعل الذي مادته الجذر اللغوي وهو العالم، وقد يكون المصدر مفعولاً مطلقاً مؤكداً لفعله، والمصدر في الأصل أسم دال على حدث جار على فعله[4].

أما اصطلاحاً: فالعولمة اندماج لأسواق العالم في أبواب التجارة العالمية وانتقال الأموال والقوى والثقافات والاستثمارات المباشرة، ضمن إطار من رأسمالية وحرية الأسواق وخضوع للأسواق العالمية بما يؤدي إلى اختراق الحدود الإقليمية والقومية وانحصار سيادة الدولة لصالح الشركات الرأسمالية الضخمة المتعددة الجنسيات(5).

والعولمة عَرفت بالعالمية نسبة للعالم والتدويل نسبة للدول والكوننة والكوكبة نسبة للكون والكوكب الأرضي(6).

ثانيا- تعريف العولمة: إن مسألة الوصول إلى تعريف دقيق موحد لمفهوم العولمة تعتبر أمراً صعباً شاقاً، لتعدد تعريفاتها التي تعكس رؤى الباحثين وانحيازهم إلى أفكار وأيدولوجيات واتجاهات مختلفة وحسب اهتماماتهم وتبعاً لتأييدهم ومعارضتهم لها، وبالتالي لا يوجد تعريف دقيق وموحد يمكن الاتفاق عليه والالتفاف حوله لكلمة العولمة.

وفي جميع الأحوال والظروف والحالات ومهما اختلفت تعريفاتها، تبقى العولمة شيء أو حدث يستحق البحث والدراسة من جميع الجوانب والنواحي.

وحول تعريف العولمة نجد أن (برهان غليوان) يرى أنها "عملية ديناميكية حديثة تبرز داخل إطار العلاقات الدولية، يصبح فيها العمل الخارجي ذو أهمية كبيرة في تحديد مصير الوحدات الوطنية المكونة لهذا الإطار المندمج وبالتالي لهوامشها أيضاً"(7).

أما (نورمان جيفان) فيعرفها بأنها : "مجموعة شاملة من العمليات الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية، التي تؤدي من الناحية الاقتصادية إلى تدويل التمويل والإنتاج والتجارة والاتصالات عن طريق أنشطة الشركات العابرة للأوطان والقارات، واندماج رأس المال والنقود وتضافر تقنيات الكومبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية"(8).

وفي هذا السياق يشير (غالب أحمد عطايا) إلى العولمة بأنها: "حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية"(9).

كما يعرّفها الدكتور (صبري عبد الله) بأنها "ظاهرة تتداخل فيها الأمور الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسلوكية، ويكون الانتماء فيها للعالم كله، عبر الحدود السياسية للدول"(10).

ويعرفها آخرون بأنها "نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على الإبداع التقني غير المحدود دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم"[11].

وفي مناسبات ومواضع وأماكن كثر يشير البعض إلى أن العولمة تعني الهيمنة والتبعية، حيث ذكر (عبد الإله بلقزير) ذلك عندما أشار إلى العولمة بأنها "الدرجة العليا في علاقات الهيمنة والتبعية للإمبريالية، ولحظة تتويج النظام الرأسمالي وانتصاره وخروجه عالمياً وكونياً، وهو الذي خرج من رحم الدولة الوطنية التي تعيد إنتاجه بشكل متساوٍ داخل أراضيها أو خارجها"[12].

أما التعريف المبسط للعولمة فقد قدمه لنا (كمال مجيد) في كتابه العولمة والديمقراطية عندما قال: هي عملية انتقال شيء من وطنه الأصلي إلى بلد آخر بقصد تنفيذ غاية مفيدة لذلك الشيء مكوناً من مجموعة من الناس كالقبيلة أو مؤسسة كشركة تجارية أو حكومية أو جيش وما شابه ذلك"[13].

وإذا أردنا أن نعرف العولمة كمصطلح معاصر استعمله الكثير من الباحثين في مجالات الاقتصاد والسياسة والآداب والثقافة والاجتماع فإننا نجد أن العولمة هي "النظام الذي من خلاله تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها في كل أوجه حياتها ثقافياً واقتصادياً وسياسياً وتقنياً وبيئياً"[14].

أما (صادق جلال العظم) يعود إلى صياغة تعريف عام للعولمة عندما أشار إلى أنها "حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعا في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبال غير المتكافئ"[15].

وعموماً العولمة هي الاتجاه المتزايد نحو الانتشار الجغرافي الواسع والمكثف للأنشطة الاقتصادية من إنتاج للسلع والمواد الخام وتمويل ودعم وتسويق وتصدير لكل السلع والخدمات والتقنية والمعلومات[16].

ومهما اختلفت الرؤى والأفكار والتعريفات حولها، تبقى العولمة مسألة أو شيء أو حدثاً جديداً قديماً يستحق من الجميع البحث والدراسة من جوانب عدة، وهي ما نسعى إليه في الصفحات اللاحقة.

ثالثاً- نشأة العولمة وجدورها التاريخية:

العولمة كانت موجودة منذ مئات السنين، وتزايدت وبشكل كبير في منتصف القرن الماضي، فهي ليست حديثة النشأة ولم تأتِ فجاءة ولكنها مرت بمراحل عدة، ابتداءً من مسألة التقارب والتواصل والتعاون بين شعوب الأرض عندما دعت الديانات السماوية البشير جميعاً إلى التقارب والتكامل والتواصل وإنشاء روابط وقيم الخير والأخلاق واحترام الإنسان مهما كان عرقه وكونه وأصوله الاجتماعية وثروته[17].

وعندما تكونت وبرزت الإمبراطوريات القديمة (الإغريقية، الرومانية، الفارسية، العثمانية، العباسية...وغيرها) حاولت صبغة وطبعة الشعوب التي تسيطر عليها بثقافتها، وترشيدها وتوجيهها وفق أنماط حياتية مختلفة عن ما كان سائداً لديها[18].

ومنذ أكثر من ثلاثة قرون شهد العالم ظهور النظرية الرأسمالية في شكل نظام اقتصادي يهدف إلى التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي وزيادة الروابط المالية بين شعوب ودول العالم[19].

ثم شهد العالم مرحلة نشأة المؤسسات الدولية الخاصة بالاتصالات والعلاقات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وعصبة الأمم، وأنصب الاهتمام فيها على مواضيع كالقومية والعالمية والمواطنة وادماج مجتمعات غير أوروبية كدول العالم الثالث في المجتمع الدولي[20].

لقد سادت الهيمنة الاجتماعية أو العرقية قديماً، أعقبها الهيمنة العسكرية التي شهدت انتشار الاستعمار في العديد من الدول للسيطرة على الثروات والأرض[21].

وبعد الحرب العالمية الأولى والثانية شهد العامل في القرن العشرين نهاية الحرب الباردة وانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي والمنظومة الشيوعية الاشتراكية التابعة له في كل أوروبا الشرقية، وبدأت الدعاية والترويج لقيام عالم أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتم إزالة سور برلين عام 1989، وتدمير دولاً كانت قوية كالعراق، واصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة المسيطرة والمهيمنة على العالم، انفردت من خلالها بالتحكم في المجريات والأحداث الدولية وفق رغباتها باسم العولمة، وشاع خلال

هذه المرحلة أيضاً بيع وشراء وامتلاك الأسلحة الذرية بكل سلاسة وحرية، وأنشأت العديد من المؤسسات والشركات العالمية القوية، وتطورت فيها وسائل الاتصال والمعلومات[22].

تسارعت وتائر العولمة وشاع استخدامها كمصطلح في العصر الحديث بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، زمن حكم (غورباتشوف)، وارتبطت فكرتها بالمفهوم الحديث للرأسمالية التي أسست لمعالم النظام العالمي، والتي انطلقت من المجتمعات الأوربية – إبان عصر النهضة الذي شهد مظاهر التقدم العلمي بكل أشكاله– باعتبارها دولاً صناعية تمثل مركز هذا النظام وتتحكم فيه من خلال الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات وخصوصاً في مجال الاتصالات والتجارة التي أدت إلى زيادة حجم التبادل بين الأمم وانتقال رؤوس الأموال وانتشار المعلومات والأفكار واقتباس أمم كثيرة لعادات وسلوكيات وممارسات وقيم شعوب أخرى، وبقت دول العالم الثالث ومن بينها الدول العربية على هامش هذا النظام[23].

وبعد الاطلاع على كثير من الكتب والموسوعات والبحوث والدوريات المنشورة وعلى ماكتبه المفكرون والبحاث يمكننا رصد وتتبع العولمة وتقسيم مراحل نشأتها إلى الآتي:

المرحلة الأولى: التي امتدت من بدايات القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر في أوروبا، وهي المرحلة التي نمت فهيا كما اسلفت، فكرة المجتمعات القومية مقابل إضعاف القيود التي كانت سائدة هناك وظهور نظريات جديدة عن العالم والجغرافيا والإنسان وغيرها[24].

المرحلة الثانية: وظهرت في أوروبا أيضاً من منتصف القرن الثامن عشر حتى العام 1870، وتبلورت خلالها المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، وزاد فيها الاهتمام بالمواطنة باعتبار أن المواطنين كأفراد لهم حقوق على بلادهم، وشهدت قيام مؤسسات خاصة بالعلاقات الدولية والاتصالات بين الدول، ودخلت مجموعات دولية أخرى غير الأوربية في زمنها إلى المجتمع الدولي.[25]

المرحلة الثالثة: وهي التي بدأت من العام 1870 م حتى عشرينات القرن الماضي، وبرزت فيها مفاهيم كالكون، والهوية الوطنية، والقومية، وشهدت انطلاق الألعاب

الأولمبية، والحرب العالمية الأولى، وميلاد هيئة الأمم، وأدمجت العديد من المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي[26].

المرحلة الرابعة: استمرت هذه المرحلة من بداية عشرينيات القرن العشرين الماضي حتى منتصف الأربعينات من نفس القرن وشهدت قيام الخلافات والحروب الفكرية وصراعات كونية حول صور الحياة، وميلاد عصبة الأمم وقيام الحرب العالمية الأولى[27].

المرحلة الخامسة: وانطلقت مع مشروع (مارشال) الأمريكي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي هدف إلى إعمار أوروبا الغربية المدمرة بعد الحرب، وشهدت ظهور اتفاقية (بريتون وودز) التي أسست صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتنظيم العلاقات النقدية وأسعار الصرف وطرق وأدوات الدفع دولياً، وإنشاء الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة عام 1947 التي عرفت لاحقاً باتفاقية (الجات) وخلالها أيضاً أنشئت منظمة الأمم المتحدة بشكلها الحالي[28]

المرحلة السادسة: استمرت خلال النصف الثاني من خمسينات وستينات القرن العشرين عندما ظهرت الكتل الاقتصادية الكبرى والاتحادات الجمركية الدولية والمناطق الحرة، وتحرير حركة التجارة العالمية بعد معاهدة (روما) وإنشاء السوق الأوربية الموحدة، وظهور الفضاء التجاري الاقتصادي الأوروبي إثر عقد اتفاقية (ماسترخت)[29].

المرحلة السابعة: وكانت من نهايات ستينات القرن العشرين الماضي ومنتصف السبعينات منه وكان من نتائجها جولة طوكيو لتحرير التجارة والخدمات[30].

المرحلة الثامنة: وجاءت بانهيار الاتحاد السوفيتي وقيام ثورة (اليروستروكيا) عام 1985 على يد الرئيس الروسي الأسبق، (ميخائيل غورباتشوف)، وانهيار سور برلين عام 1989، وقيام حرب الخليج الثانية، وشهدت نهاية الحرب الباردة بين القطبين، وانتقال عدد كبير من دوله السابقة إلى دولاً رأسمالية تنتهج الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق، وإنشاء منظمة التجارة العالمية 1995م، وشاع فيها بيع وشراء الأسلحة الذرية من دول شرق أوروبا السابقة، وقيام المؤسسات الكونية الكبرى، وانتهاء نظام القطبية الثنائية وقيام نظام القطب الواحد، وهيأ فيها الجو المناسب للولايات المتحدة الأمريكية لقيادة العالم والسيطرة عليه[31].

رابعاً– أسباب العولمة[32]: من الأسباب التي أدت إلى تسريع وتسهيل ظاهرة العولمة وإبرازها الآتي:

– انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المعسكر الشرقي الذي كان يقاسم الولايات المتحدة ويشاركها في زعامة العالم، وبالتالي انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب واختفاء الحرب الباردة بين المعسكرين، الأمر الذي أسهم في انهيار الأسوار الحديدية التي حمت ولفترة طويلة الدول الشيوعية مما كانت الدول الرأسمالية تقوم به وتدعو إليه.

– ثورة الاتصالات والتطور التكنولوجي والإلكتروني أو ما يعرف بالثورة المعلوماتية التي شهدها العالم، وساهمت في إحداث طفرة تقنية هائلة في مجالات الاتصالات وتحسينها وانتقال المعلومات بكل سلاسة والانخفاض الكبير في تكاليف الاتصالات الإلكترونية السريعة وشبكات المعلومات والاتصالات والحاسبات، واختراع تكنولوجيا الهاتف المحمول والإنترنت التي ساهمت في مد أواصر التواصل بين الشعوب.

– الفائض في الإنتاج بالدول الصناعية الكبرى وحاجتها إلى تسويقه إلى خارج حدودها، بسبب فقدانها للدول التي كانت تستعمرها في الماضي واستقلالها عنها، وهي الدول التي كانت تصدر لها منتجاتها، فكان لزاماً عليها البحث عن أسواق بديلة لصرف هذا الإنتاج الكبير.

– تدفق وتنقل رؤوس الأموال تنقلاً حراً بين الدول والبحث عن أسواق استثمار جديدة للدول خارج أراضيها، بسبب الاستقرار السياسي والاقتصادي العالمي والإرتفاع في دخول الصناعات الرأسمالية والتسابق على جذب الاستثمارات الأجنبية، والبحث عن أسواق بها أيدي عاملة رخيصة مدربة كأسيا وأفريقيا.

– إنشاء وتشكيل التكتلات الاقتصادية الإقليمية العملاقة كالاتحاد الأوربي وغيرها.

– ظهور منظمة التجارة العالمية عام 1995، خلفاً لاتفاقية (الجات) الخاصة بالتعريفة الجمركية، وهي التي ساعدت على إزالة الحواجز بين الدول وشجعت التجارة الحرة بينها وألغت أحياناً وخففت أحياناً أخرى القيود على تدفق السلع والخدمات بين دولها وأدت إلى انفتاح الأسواق الوطنية على اقتصاديات الدول الأخرى خدمة للتوجهات الرأسمالية وسيطرت الدول الرأسمالية على العالم.

– التحسينات في وسائل النقل والمواصلات وصناعة السفن والطائرات الكبيرة والسريعة التي ساعدت على تخفيض تكلفة نقل البضائع بين الدول وقللت وقلصت من وصول السلع والأفراد وجعلته زمناً قياسياً.

– التوسع في أسواق الأوراق المالية واندماجها وسرعة نقل الأموال عبر وسائل الاتصال دون قيود.

– توفر الأيدي العاملة الماهرة الرخيصة في العديد من دول العالم وخصوصاً في أسيا وأفريقيا واستخدامها في صناعات كثيرة، وقلة القيود المفروضة على الصناعة والتجارة في بعض الدول.

– إنشاء مؤسسات التمويل الدولية وتصاعد نشاطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ودورها وجهودها في تحويل الديون إلى استثمارات في كثير من الدول، وترسيخ العولمة ودمج الاقتصاديات النامية في الاقتصاد العالمي.

خامساً– أهداف العولمة:

هناك من يرى أن للعولمة أهدافاً تحمل في مضمونها الخير ورغيد العيش للشعوب وتحقق آمالها وطموحاتها وسعادتها، ويعتبرون أن للعولمة وجهٌ زاهر البياض.

إلا أن آخرون يرون أنها تمثل الشر والدمار وضنك العيش والتعاسة والشقاء والحرمان والخوف والجوع والحروب للشعوب وتقضي على آمالها وطموحاتها ويعتبرون أن للعولمة وجهٌ حالك السواد.

ومن هذا كان لزاماً علينا التعرض ولو بإيجاز لأهداف العولمة على النحو التالي:

1– **داعموا العولمة وأهدافها**[33]: يرى مساندوا العولمة إن لها أهدافاً تتمثل في الآتي:

– توفير السلع والخدمات اللازمة للأفراد بالأسعار والجودة المناسبين.
– زيادة كمية ونوعية الإنتاج المحلي والعالمي من السلع والخدمات.
– إقامة وتنفيذ مشروعات البنية التحتية.
– المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي لكثير من الدول.
– خلق فرص لتنقل رأس المال بكل حرية بين الدول.
– تحرير الأسواق أمام السلع والمنتجات والخدمات.

- زيادة حجم التجارة والتبادل بين الدول.
- تحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي.
- خلق فرص عمل للعمالة وخصوصاً المدربة والرخيصة في الأجور.
- المساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي لكثير من الدول.
- المساهمة في حل المشاكل التي تواجه بني البشر
- فتح المجال بمصراعيه أمام المنافسة الاقتصادية الحرة.
- تسهل الحصول على المعلومات، وتوفير وسائل الاتصال المتطورة، والاستفادة من الجوانب الحسنة لثورة المعلومات.

2- **معاندوا العولمة وأهدافها**[34]: أما مخالفوا العولمة فيرون أهدافها تتمثل في الآتي:

- إنها تساهم في إعادة الاستعمار لدول العالم الثالث بشكل جيد وبدون أسلحة.
- التحكم في مركز صنع القرار السياسي وجعله يخدم المصالح الأمريكية .
- التحكم في الاقتصاد العالمي عن طريق حرية السوق والتعامل المشترك بين الدول، واخضاعه لسيطرة الدول الغربية ومصالحها.
- تفكيك وتحطيم الهوية الوطنية والقومية وثقافات الشعوب لصالح هويات وثقافات أخرى، وبالتالي القضاء على الروابط المضادة للعولمة كالعروبة وغيرها، وتلاشي ثقافات الشعوب وتراثها لصالح ثقافات وقيم تفرضها العولمة.
- استعمار ممتلكات وخيرات دول العالم الثالث، والاستيلاء على مصادر الثروات بها ونهبها، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد الدول الغنية غنى والدول الفقيرة فقراً، من خلال فرض السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية على الدول وشعوبها.
- تأمين أسواق استهلاك جديدة للدول الصناعية الكبرى.
- تكريس وإحكام سيطرة الدول الرأسمالية الكبرى على العالم بما يجعلها تنفرد بالقوة الاقتصادية والتقنية والثقافية والعسكرية.
- تلميع صورة النظام الرأسمالي واعتباره المخلص والمنقذ للبشرية من التخلف والعوز.

- تدمير وتحطيم النسيج الاجتماعي والأخلاقي والحضاري للشعوب، وإبعاد المواطن عن الولاءات والمشاعر الاجتماعية والوطنية الخاصة به.
- تقسيم الدول والقوميات والكيانات وتفكيك الأوطان وتشتيتها وشرذمتها وتجزئتها وتحويلها إلى كيانات ضعيفة تتصارع من أجل المصالح، بتذكير وتأجيج النزعات العرقية الطائفية، من أجل إعادة بناء هيكلية دول العالم على هيئة كيانات عرقية أو دينية أو قبلية أو طائفية أو لغوية تعيش في حالة صراع مستمر.

سادساً- صور العولمة وأشكالها وأبعادها وجوانبها المختلفة: لقد ارتبط ظهور وبروز ظاهرة العولمة بانتهاء الحرب الباردة والمواجهة بين الشرق والغرب، وسقوط وتفكك الاتحاد السوفيتي، وبزوغ فجر ثورة المعلوماتية والتقنية التي شهدت تطوراً هائلاً في مجال الاتصالات والصناعات الالكترونية وانتقال المعلومات دون حدود، إلى جانب انشاء منظمة التجارة العالمية في العام 1995، تتويجاً لأنتصار ولأنتشار المذهب الرأسمالي القائم على التبادل الحر واقتصاد السوق.

إن العولمة برزت وظهرت بأشكال وصور وأوجه كثيرة، وشملت العديد من مجالات الحياة منها:

1- **العولمة الثقافية:** إنها أخطر صور العولمة وأبعادها لأنها تعتمد على الغاء الهوية الثقافية الوطنية واستبدالها بالثقافة العالمية، وتحطيم وإزالة الحدود والحواجز أمام الثقافات الغربية[35].

لماذا...؟ لأن الثقافة هي صورة واضحة عن نشاطات البشرية، وأداة نقلها وسائل الإعلام المختلفة التي تدعم المواقف وتؤثر في السلوك الإنساني وتطرح مفاهيم جديدة على الناس[36].

إن العولمة الثقافية تظهر الثقافة وتبرزها كسلعة عالمية قابلة للتسويق، وتغرس مفاهيم وقناعات وأفكار ثقافية عالمية وتصنع الشعوب في قوالب فكرية موحدة وتبعدها عن ثقافاتها وموروثاتها الفكرية والحضارية[37].

إنها تسعى إلى فرض وسيادة قيم ثقافية غريبة على دول العالم وشعوبها، ومسح وإزالة القيم والثقافات والحضارات وخصوصيات هذه الدول والشعوب[38]، عن طريق

التدخل في شؤون الدول دون اعتبار للحدود والسيادة الوطنية أو الانتماءات الوطنية، دون الحاجة إلى موافقة حكومات هذه الدول[39].

2- **العولمة الاقتصادية:** بعد انهيار الاتحاد السوفيتي شهدت فترة التسعينات من القرن العشرين سيطرة وسيادة النظرية الاقتصادية الرأسمالية الغربية على الاقتصاد العالمي، واعتمدت في ذلك على حرية الاقتصاد والمنافسة في الأسواق وتعظيم دور القطاع الخاص والانفتاح الاقتصادي وتوسيع وفتح الأسواق أمام السلع والخدمات وهو ما عرف فيما بعد بالعولمة الاقتصادية.

إن ظاهرة العولمة رافقتها العديد من المفاهيم والمصطلحات مثل "عولمة راس المال" و "عولمة التدفقات المالية" و "عولمة الإنتاج" وظهرت من خلالها مؤسسات وشركات عالمية جديدة ذات حجم كبير وقوة هائلة جعلت لها نفوذاً وسيطرة كبيرين على الاقتصاد العالمي عرفت بالشركات متعددة الجنسية[40].

ولم تترك العولمة الاقتصادية شيء إلا وعملت عليه، سواءُ على مستوى السلع والخدمات والأفراد أو على مستوى رأس المال والتكنولوجيا والمعلوماتية، ومن أبرز ملامحها انتصار النظام الرأسمالي الليبرالي وظهور المؤسسات المالية الكبرى كصندوق النقد الدولي والمصرف الدولي، وزيادة التبادل التجاري بين الدول، وإزالة القيود والعوائق الجمركية والحدود الجغرافية أمام السلع وتخفيض القيود والإجراءات على دخولها، وإلغاء الدعم السلعي والخدمي بكافة أشكاله، وتقليل تكاليف النقل وتحرير التجارة البينية وخلق قوانين جديدة للاستثمار وسهولة تنقل رأس المال وحقوق الملكية الفكرية[41].

هذا إلى جانب تحرير أسعار الخدمات من التدخل الحكومي وتركها لآليات السوق الحر، وتعويم أسعار صرف العملات المحلية وتركها لقوى العرض والطلب وتحرير أسعار الفائدة في سوق النقد، وخصخصة المشروعات العامة وبيعها، وتقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص[42].

إن البعد الاقتصادي للعولمة يعتمد على حرية الأسواق وانفتاح اقتصاديات العالم على بعضها البعض بما يضمن اتحادها واندماجها وتحولها إلى اقتصاد دولي كبير يلغي ويحطم الاقتصاديات المحلية[43].

3- **العولمة السياسية:** إن العولمة السياسية لا تقل خطورة عن العولمة الثقافية والعولمة الاقتصادية، لأنها مشروع مستقبلي ومرحلة متقدمة ومتطورة وهدف نهائي لهما، وتهدف إلى تحويل العالم إلى نظام يسيطر ويتحكم فيه طرف واحد قوي لكي يؤمن لنفسه الأهداف الاستراتيجية بعيدة الأمد، وإنشاء وظهور عالم بلا حدود ولا سيادة وتغيير في ظله مفهوم الدولة والسيادة الوطنية والولاء للوطن والأمن، وبالتالي إلغاء سيادة الدولة واستقلالها وانتهاك حدودها والعمل من أجل تحقيق ذلك كله بكل الأساليب والوسائط والرسائل وكل أنواع التدخل حتى استخدام القوة وبالطرق والأشكال والأساليب المناسبة(44).

إن شعوب العالم الثالث كانت لا تعرف الحدود السياسية الحالية وكانت تعيش في قبائل وإمارات متجاورة ومتداخلة، فقام الغرب الرأسمالي بتقسيم تلك الشعوب إلى دويلات ذات حدود سياسية من صنعه خدمة لمصالحه(45).

ويتجسد البعد السياسي للعولمة في الدعوة إلى الديمقراطية الليبرالية الغربية والتعددية الحزبية واحترام حقوق الإنسان، أي تعتمد على الحرية الغير محدودة في الرأي والمنافسة والتفكير والاعتقاد(46).

إن التغير الملحوظ الذي حدث في قوة الدولة يعد في واقع الأمر من أبرز مظاهر العولمة السياسية، فلم تعد هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، وبدأ دورها يتضاءل أمام تدخل رؤوس الأموال، وصارت هي التي تتحكم في الخيارات السياسية والقرارات المصيرية للدول قبل أن تصدرها الدولة وصارت الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات تأخذ مكانة الدولة وتقفز فوق حدودها، إلى جانب هيمنة الولايات المتحدة، مما أدى إلى ازدواجية المعايير في تطبيق مبدأ حقوق الإنسان حسب المصالح، والاستخدام السيء لفكرة التدخل باسم الشرعية الدولية(47).

4- **العولمة الاجتماعية:** لأول وهلة يظهر للبعض أن العولمة في صورتها الاجتماعية تدفع إلى الالتقاء والتقارب وزيادة التفاعل بين المجتمعات والشعوب والحضارات(48).
ولكنها في الحقيقة تهدف إلى خلق مجتمعات تابعة ومُنساقة وراء القيم الاجتماعية الغربية التي لا تمت لها بصلة من حيث خصوصيتها والمبادئ التي نشأت وتربت عليها(49).

إنها تجلب أنماط من السلوك الاجتماعي الغربي وتعمل على نشره بيننا بصرف النظر عن مدى رفضنا أو قبولنا لها، عن طريق وسائل الإعلام ووسائل الاتصال والمعلوماتية التي دخلت على كل المجتمعات واخترقت المدن والقرى والبيوت(50).

كما أنها تعمل وتقوم على إلغاء الهويات الخاصة بالمجتمعات ودفعها إلى اكتساب هوية عالمية، بحيث تصبح الأنماط السلوكية الغربية والاستهلاكية هي السائدة في العالم الثالث مع طمس كل الحضارات الإنسانية من أجل فرض الحضارات الغربية والأمريكية(51).

إنها جاءت نتيجة للفوضى الاقتصادية، وأدت إلى أبعاد اجتماعية خطيرة تمثلت في انتشار المدخرات العالمية والبطالة والفقر وزيادة عدد المحرومين والمعوزين، وتفشي الأمراض وانتشار ظاهرة العنف والإجرام المنظم(52).

كما تؤدي إلى إهمال البعد الاجتماعي الإنساني واضعاف التماسك الاجتماعي على مستوى العائلة والمجتمع، وخلق عادات وتقاليد وأعراف اجتماعية جديدة وقيم أخلاقية وأنماط سلوكية مناقضة لما هو معروف، وتقليص الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وضعف مسؤوليتها في خلق وإيجاد فرص عمل شريفة لمواطنيها، وخلق حالات من النور الاجتماعي وزرع روح الاغتراب(53) .

وباختصار فإن العولمة جعلت كل شيء مفتوح أمام المواطن ويصل إلى ما يريد دون مشقة وعناء ودون أي موانع، وتعمل على تخريب البنى الاجتماعية عن طريق الكم الهائل والسيل العرم من المعلومات من خلال وسائل الإعلام المتقدمة(54).

5- **العولمة التقنية (الاتصالية):** وهي ما يعرف بثورة المعلوماتية التي تمثلت في الطفرة التقنية الهائلة في مجال الاتصالات الالكترونية، وسهول انتقال المعلومات عبر الفضاءات والحدود(55).

إن الإعلان عن العولمة الاتصالية وظهورها وانتشارها كان بمثابة إحداث ثورة علمية معرفية كبرى في هذا العصر، برزت لنا من خلال البث التلفزيوني بواسطة الأقمار الصناعية، وشبكة الإنترنت التي تربط بين الناس في أرجاء المعمورة(56).

ونتيجة لعولمة الاتصالات أصبح كل شيء مفتوحاً أمام البشر يتحصلون عليه بدون أي مقابل ولا موانع، نتيجة للسيل والكم الكبير من المعلومات التي تبث وتنشر عن طريق وسائل ووسائط الإعلام وما تضيفه عليها من إغراءات وجاذبية تصيب نظام القيم الوطنية المحلية وتحدث فهيا شرخاً ينزع منها المحتوى الإنساني المتميز الخاص، وتعزز عن طريقها القيم النفعية الأنانية ذات النزعة المادية والغرائز المجردة من أي محتوَ آدمي(57).

لماذا...؟، لأن الإعلام هو أداة التبشير والتطوير والنشر، وأن وسائله هي الأداة الناقلة للثقافة وتساعد على دعم المواقف الثقافية والتأثير فيها وتحفز الأنماط السلوكية وتعززها وتطرح مفاهيمها على الناس من خلال النشر والشرح والبث، وايضاً الذي يلعب دوراً اساسياُ في بلورة الثقافة وتنظيفها مما علق بها من أوساخ وقاذورات وإزالة التشوهات التي لصقت بها، وقد تضفي عليها طابعاً ديموقراطياُ من نوع آخر(58).

إلا أن هذا التطور الذي حدث في مجالات التكنولوجيا والاتصالات والمعلوماتية له جوانب سلبية عدة، فقد يؤدي إلى الاختراق الثقافي ونشر قيم ومفاهيم وأفكار غربية، ويذكي الانقسامات والنزاعات الداخلية والتفكك المجتمعي وخصوصاً في مجتمعات دول العالم الثالث التي من بينها الدول العربية(59).

6- **العولمة العسكرية:** وهي أن تصبح قوة عسكرية لدولة ما كالولايات المتحدة الأمريكية الطرف الأقوى والوحيد القادر على السيطرة على دول العالم بقوة السلاح، وهي تعني أيضاً القضاء على الجيوش والقوات المسلحة في دول العالم الثالث والوطن العربي وتفكيكها وتغيير مسمياتها إلى جيوش وطنية للدفاع عن البلاد فقط، وإقامة كيانات ومليشيات مساندة تتحكم في مصير الدول، وتسيطر عليها وتتحكم فيها.

كما أنها تعني: استخدام القوة المسلحة في تغيير أنظمة الحكم في كثير من الدول، تحت شعار حقوق الإنسان وتطبيق الديموقراطية بأخذ الشرعية من المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة أو بدونها.

فالولايات المتحدة مثلاً أنشئت قوة عسكرية كبيرة لردع دول أخرى ولاستعمالها في الحرب والتدخل عند الضرورة كتدخلها في أوروبا أثناء الحرب العالمية الأولى، أو تدخلها في أوروبا وشرق آسيا في الحرب العالمية الثانية.

لقد قررت الولايات المتحدة إنشاء هذه القوة العسكرية الضخمة لمواجهة أي حرب عالمية محتملة بعد تنامي مصالحها الاقتصادية في العالم، وبعد بروز تهديدات قوية لهذه المصالح من قبل أوروبا الموحدة بقيادة ألمانيا، واليابان في آسيا، ولكي تضمن بها السيطرة العسكرية على العالم بأسره، من خلال بناء ترسانة نووية ضخمة، وفرض سيطرتها على البحار والأجواء والفضاء بتقوية سلاحها البحري، والجوي بإنفاق مبالغ مالية كبيرة جداً في هذا المجال(60).

سابعاً- آثار العولمة على الوطن العربي: في حديثنا عن آثار العولمة على الوطن العربي، يجب أن نشير إلى أنها أدت إلى عدد من الآثار الإيجابية الحسنة على دوله تتمثل في الآتي:

-تقدم وتطور وسائل الاتصال ونقل المعلومات وإحداث تطور في الاتصالات ووسائل الإعلام والقنوات الفضائية في عدد كبير من الدول العربية.

-إنها أحدثت تطوراً في كثير من الجوانب الاقتصادية والعسكرية لبعض الدول العربية نتيجة لارتباط هذه الدول بعلاقات مميزة مع المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

-شهدت الكثير من الدول العربية تغيرات سياسية مهمة في أنظمتها، في خطوة نحو بناء الديمقراطية القائمة على مبدأ المشاركة السياسية للجميع.

-أنها جعلت الكثير من النظم السياسية العربية تقف عند مبدأ حقوق الإنسان وضمان حرية المرأة ومشاركتها للرجل في مجالات عدة.

-إقامة العديد من المشاريع الكبرى (الصناعية، والزراعية، والخدمية) بالوطن العربي بمشاركة شركات دولية كبرى، وإلى عقد مؤتمرات دولية عدة، والمشاركة في تأسيس وإنشاء مؤسسات دولية جديدة.

-تطوير التعليم في دول كثيرة بسبب التعاون والاستشارات التي قدمتها مؤسسات دولية في هذا المجال.

ومن ناحية أخرى يجب ألا نغفل الآثار السلبية للعولمة التي أحدثتها في الوطن العربي الكبير ودوله، حيث ارتبطت العولمة بمجموعة من الآثار السلبية وعدد من المخاطر والتهديدات التي سببتها واتضحت معالمها على العرب نؤجزها في الآتي[61]:

1- تبعية معظم الاقتصاديات العربية وانكشافها وإضعاف الأمن الاقتصادي العربي بسبب التقلبات الاقتصادية الخارجية على الدول العربية، وجعلت الاقتصاديات العربية تتأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية.

2- سوء توزيع الدخل والثروة بين الأفراد، وتضاعف حدة عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية، وتركيز النشاط الاقتصادي في يد مجموعة قليلة وتهميش الباقي وإقصاؤه، واتساع هوة الدخول بين دول الوطن العربي فيما بينها، وهو ما يعني زيادة الفقراء فقراً وزيادة الأغنياء ثروةً وغنىً.

3- انخفاض إيرادات بعض الدول العربية من الرسوم الجمركية التي كانت تفرضها على السلع الرأسمالية المستوردة، بسبب خفض قيمة الضرائب، أو إلغاء التعريفة الجمركية وبالتالي انخفاض قدرتها على التمويل والإنفاق على المشروعات العامة الخدمية أو الصناعية.

4- أجبرت العديد من الدول العربية على التخلص من جزء لا يستهان به من صناعاتهم وعطلت التقدم الصناعي بها.

5- التقليل من نسب النمو الاقتصادي في كثير من الدول العربية وتعميق الفجوة في ذلك بينها وبين الدول الصناعية.

6- انخفاض مستوى معيشة الأفراد ورفاهيتهم في كثير من الدول العربية مقارنة بالدول الصناعية الكبرى.

7- إغراق الأسواق العربية بالواردات من السلع الصناعية المستوردة من الدول المتقدمة بسبب فتح أسواقها أمام التجارة العالمية وإلغائها لنظام التعريفة والرسوم الجمركية.

8- جعل البلاد العربية سوقاً استهلاكية للمنتجات الغربية، وفرض أذواق جديدة على سكانها وتغيير عاداتهم الاستهلاكية المحلية.

9- تنامي مؤشرات البطالة وتفشيها في كثير من الدول العربية، بسبب استعمال واستخدام الآلات الحديثة والحاسبات والإنسان الآلي في العديد من النشاطات الاقتصادية والمشروعات، والاستهتار بالبيئة بسبب الرغبة في التطور الصناعي.

10- تحجيم الدور الاقتصادي للدولة وتنامي ظاهرة الخصخصة للمشروعات العامة، بسبب تقييد حكومات الدول العربية عند اتخاذ القرارات الاقتصادية بتعليمات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية التي تسيطر عليها الدول الكبرى جميعاً وبالتالي تهميش المصلحة العامة في ظل سيطرة الاقتصاد الحر، وتوقف الكثير من الشركات المحلية عن العمل بسبب بيع رأس مالها للشركات الدولية وسيطرتها على المشروعات العامة.

11- تعرض أغلب اقتصاديات الدول العربية سواءً فيما تقدمه من سلع أو خدمات بجميع أنواعها لهجمات تنافسية من السلع والخدمات المستوردة من الدول الصناعية الكبرى.

12- جعلت اقتصاديات الدول العربية تعتمد على سياسات تصدير الثروات الباطنة، والمواد الخام الأولية، واليد العاملة والكفاءات الفنية والعلمية وراس المال النقدي للخارج، ناهيك عما تتعرض له أسعار المواد الخام التي يصدرها العرب من انخفاض في السوق العالمية من فترة لأخرى، وهذا يعني في مجموعه تقليل الفرص أمامهم لزيادة حجم صادراتهم السلعية الصناعية.

13- انهيار شديد في الموارد العامة للدول العربية، بسبب قلة الإيرادات من الضرائب الجمركية على السلع المستوردة، إلى جانب استنزاف ثرواتها ومواردها الطبيعية.

14- جعلت الدول العربية تدخل في تكتلات اقتصادية دولية أو إقليمية وإبعادها عن السوق العربية، مع انخفاض نصيبها من الاستثمارات الدولية لصالح دول أخرى من دول العالم الثالث.

15- تعميق الفجوة الغذائية في عدد من الدول العربية التي لازالت تعد ضمن فئة بلدان العجز الغذائي.

16- تدمير القدرات والطاقات العربية ومنعها من متابعة مسيرتها نحو النمو والتطور، وانخفاض المستوى التنافسي بين الاقتصاديات العربية وخصوصاً في مجالي الصناعة والزراعة وعدم تطبيق نظام التخصص في المنتجات.

17- تعطيل مشروعات التنمية المستقلة للبلاد العربية، مع فرض السيطرة الغربية على مشروعات النفط والغاز سواءً بالإنتاج أو التسويق.

18- لم تعد حكومات الدول العربية هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي، بل أصبحت تشاركها منظمات دولية ودول كبرى تملي عليها السياسات التي يجب أن تتبع.

19- أدت إلى تعزيز التسلطية السياسية وفجرت العديد من النزاعات الأهلية بعدد كبير من دول الوطن العربي.

20- تدويل الأمن الوطني والإقليمي للدول العربية وتهديد الاستقلال وتراجع مفهوم الأمن القومي العربي لصالح الأمن الوطني لكل دولة على حده، مع تراجع مفهوم الانتماء للأمة العربية والقومية العربية لدى المواطن العربي.

21- حجب التقنية العسكرية عن الدول العربية، وفرض عقوبات على بعض منها، ومنعها من امتلاك الأسلحة الرادعة، وبالتالي إحداث خلل في ميزان القوى والتوازن الإستراتيجي، وجعله لصالح الكيان الصهيوني، وجعل القوى العسكرية العربية خاضعة لسيطرة القوى الكبرى وتحت رحمتها.

22- كما أدت إلى تراجع الدور الاجتماعي للدولة في الدول العربية .

23- تعميق أزمة الهوية والتراجع عن سياسة بناء الثقافات الوطنية، واستهداف اللسان العربي والعقيدة والتراث وجعل الإنسان العربي متلقياً وليس مبدعاً، وطغيان لغات أخرى على العربية.

24- تفتت الروابط الاجتماعية العربية كالعائلة والقبيلة والعشيرة وتراجع دور الأسرة وغيرها لكي يبقى الفرد تائهاً وبدون أي سند ولا دعم.

25- تلاشي العلاقات العائلية الحميمية والصداقة بسبب زيادة ساعات عمل الأفراد من أجل شراء السلع الاستهلاكية والبضائع مرتفعة الأسعار .

26- كما سببت الابتعاد عن الأخلاقيات والعقائد الإسلامية وعدم التمسك بالقيم الدينية وتهميشها، والتقليل من المشاعر الدينية التي تأمر بالفضيلة وتراجع القيم العربية الأصيلة، وأدت إلى انحلال الأخلاق وانتشار للعلاقات غير الشرعية داخل المؤسسات التعليمية العربية، وانتشار الجريمة والعنف والاغتصاب والغش والرشوة والمخدرات، وذلك كله بسبب سلبيات القنوات الفضائية وشبكة الإنترنت والهواتف المحمولة، كما أدت إلى انتشار الكثير من الأمراض الاجتماعية كالخيانة الزوجية والزواج العرفي وعقوق الوالدين وغيرها، وشيوع الثقافة السطحية كالرقص والطرب وغيرها.

27- تبعية العديد من المفكرين العرب والمثقفين والنخب والمؤسسات العربية للثقافة الغربية ومؤسساتها المختلفة، وشيوع الاتكالية بين العرب والاعتماد على الآخر غير العربي.

28- انخفاض الاهتمام بالجوانب الروحية والعلاقات الاجتماعية والتركيز فقط على الجوانب المادية.

ثامناً- النتائج: من خلال ما تناولتهُ من معلومات في هذا البحث توصلت إلى النتائج التالية:

-إن العولمة ليست آلية من آليات التطور الرأسمالي ولكنها أيدولوجيا للسيطرة عن العالم وفرض إرادة الهيمنة الأمريكية.

-العولمة سلاح خطير يكرس الثنائية ويؤدي إلى انشطار الهوية الثقافية الوطنية، ويعمل على أفراغ الهوية الوطنية الجماعية من كل محتوياتها ويدفعها إلى التفتت والتشتت، ويربط الأفراد بعالم اللاوطن واللاأمة وأللادولة ويشعل فتيل الحرب الأهلية بينهم.

-العولمة تجسد ثقافة الاختراق التي تقوم على سياسة التطبيع مع الهيمنة والتبعية.

-إن لفظ العولمة استخدم فعلياً وبدأ يظهر على الساحة الدولية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، لبيان أنها شيء جديد وظاهرة تشمل جميع الناس وإنها إيجابية وحتمية لا مفر منها، وهي شيء حسن حل محل شيء سيء (الاشتراكية)، فهي بمثابة الإعلان عن انتصار المعسكر الغربي الرأسمالي على المعسكر الشرقي، وانفراد الرأسمالية العالمية بالمجال الاقتصادي الدولي بعد سقوط الاشتراكية .

-إنها عملية تستهدف القضاء على الدين الإسلامي (العدو الثاني) بعد الاشتراكية ومحاربتهِ في العالم.

-إنها فكرة صهيونية قديمة وردت في بروتوكولات بني صهيون، ترى ضرورة قيام حكومة عالمية تقودها دولة قوية في كل المجالات يخضع لها الجميع ويتحكمون هم فيها ويسيطرون بها على العالم وتلبي رغباتهم في الهيمنة وتفتيت الشعوب والقوميات وبالتالي انحراف أخلاقهم وإبعادهم عن الديانات السماوية الأخرى غير اليهودية، وأن يصبح اليهود هم سادت العالم من خلال الدولة اليهودية الكبرى.

-إنها تقف وراء عدم قيام السوق العربية المشتركة وعدم تفعيل إتفاقية التعاون العربي المشترك عن طريق سياسات السوق المفتوح وحرية التملك على العلاقات التجارية، وجعلت الكثير من الدول العربية تدخل في تكتلات وشراكة غير عربية كبديل.

-كانت سبباً في تفتيت جيوش عربية كثيرة وتحطيمها وتجزئتها تحت مبدأ الشرعية الدولية، وباستخدام مصطلحات حقوق الإنسان والحرية، ووسائل إعلام عالمية متطورة، وكانت عائقاً أمام تطبيق اتفاقية الدفاع العربي المشترك في كثير من الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، وجعلت الدول العربية تدخل في تحالفات عسكرية غير عربية والاستنجاد بقوى وأحلاف أخرى غير عربية.

-كانت سبباً في إسقاط أنظمة حكم عربية لأنها كانت تقف ضد المصالح الرأسمالية الغربية واليهودية في المنطقة باستخدام مصطلحات الديمقراطية والتعددية الحزبية، وحرية التعبير والمشاركة وحقوق الإنسان وغيرها باسم الشرعية الدولية .

-أنها أضرت بقيم الديموقراطية في الوطن العربي لأنها شعار فكري موجه سرعان ما ينتهي ويزول.

-أنها حالت دون تفعيل دور الجامعة العربية ومؤسساتها المختلفة، بل جعلت الجامعة العربية في كثير من المواقف والاشكاليات تتلقى تعليماتها من الدول الكبرى في اتخاذ القرارات المصيرية المهمة.

-إنها كانت سبباً في اختراق الثقافة العربية وتغير سلوك الشباب العربي ونمط استهلاكه وإبعاده عن أعراف وتقاليد العرب وحضارتهم ولغتهم.

-إنها كانت سبباً في تحطيم وتخريب عدد كبير من المناطق والمدن الأثرية في المنطقة العربية التي أنشأتها الحضارات القديمة والتي كانت شاهداً على عراقة المنطقة العربية وقدم تاريخها الإنساني، في محاولة لطمس تاريخ المنطقة والعرب وجعلهم بلا هوية ولا تاريخ ولا أصل.

-إنها مغالطة تاريخية ووهم وفخ نصب وشييد لغرض الحد من تطلعات الشعوب العربية في إقامة نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الخاص بها.

وأخيراً نرى: إن العولمة جعلت الدول العربية ونظمها الاقتصادية والسياسية والثقافية والأخلاقية ضعيفة عاجزة عن مواجهة التحولات التجارية وتعيش حالة من الفوضى والاضطراب والقلق لأنها لا تملك أي وسيلة للتأثير على مصيرها ومستقبلها.

تاسعاً- التوصيات: ليس جديد عن الوطن العربي ودوله الانسياق والانجرار وراء القيم الوافدة وبخاصة القيم الغربية، ففي زمن "نابليون بونابرت" الذي أعد الأساطيل والجيوش للسيطرة على جزء من الوطن العربي في القرن الثامن عشر الميلادي، ساعده في ذلك النجاح إنبهار عدد كبير من النخب السياسية والثقافية العربية بالقيم الغربية والحداثة الوافدة معه، واعتبرها عرب كثر بمثابة طوق النجاة والطريق الوحيد والوسيلة إلى الحداثة والحضارة والمدنية، والتطور والرقي، وبداية الثورة على قيمهم ومعتقداتهم التقليدية القديمة المتخلفة، والتي كانت، وحسب وجهة نظرهم مسؤولة المسئولية الكاملة عن تأخر نهوض بلادهم والتحاقها بالعالم الغربي المتطور، فهللوا وصفقوا وفرحوا أيما فرح بذلك وكانوا سبباً في دخول الاستعمار الفرنسي للمنطقة.

وها هي المسألة تتكرر اليوم في الوطن العربي نتيجة لتحطيم الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي، والتي كانت بمثابة قوة كبيرة تتصدى للولايات المتحدة الأمريكية وشركائها عندما كانت تحاول الدخول للمنطقة العربية والسيطرة عليها ونشر أفكارها فيها.

إن انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وحلفائه وتقسيم دوله أدى إلى اختفاء نظام القطبية الثنائية الذي كان سائداً في العالم، وظهور نظام عالمي جديد يقوم على القطبية الأحادية الذي يجسد هيمنة وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم وانفرادها بالقرار الدولي تحت شعار "العولمة" و "الشرعية الدولية" .

ولقد كانت حرب الخليج الثانية بمثابة الكارثة الكبرى على الأمة العربية والقشة التي قصمت ظهر البعير، وكانت سبباً في ضرب القيم والمعتقدات العربية والنظام الإقليمي العربي، نتيجة لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بخطوة ماكرة شيطانية كبيرة هدفها الظاهر تحرير الكويت واسترجاعه من العراق، وفي حقيقتها اختراق وتحطيم والوطن العربي واحتلاله وتجزئته واستنزاف ثرواته، فشكلت بداية التدخل الحقيقي للقوى الخارجية وبصورة واضحة في الشؤون العربية، ونتج عنها أيضاً تهميش وتحطيم العديد من القيم والمعتقدات والاتفاقات العربية وصلة القرابة ورابطة الدم والتعاون العربي .

فكيف يمكن للعرب مواجهة العولمة والتصدي لها؟

بمعنى هل هناك خيار بديل عنها أمام العرب ؟ وما هي المجالات التي يعمل العرب من خلالها؟ وكيف يمكن التخلص منها؟

في ظل هذه الظروف وتلك لم يعد للعرب نصير يحميهم من هذه الظاهرة وهذه الغطرسة والسيطرة إلا طريق واحد للنجاة من خلال معرفة حقيقة ذاتهم وتوحيد صفوفهم وجهودهم وإمكاناتهم لمواجهة هذه العولمة والتصدي لها.

وفي نظري لا يتم ذلك إلا من خلال اتباع التوصيات التالية:

-**من الناحية الاقتصادية:** الاتجاه نحو التنمية الشاملة وتعميق جهودها، وإقامة المشروعات الصناعية المشتركة الكبرى، وإنشاء المصانع وفقاً للتخصص وتنويع الإنتاج بكل دولة، وتطوير التعاون العربي وإزالة الحدود أمام السلع العربية وإقامة السوق العربية المشتركة، والإسراع في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري بما يضمن تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية ومتطورة، وتطوير الموارد البشرية بالتعليم والتدريب وبما يحقق الاستثمار في البشير، والاهمام بالأسواق العربية المالية وتطويرها وربطها ببعضها وتطبيق المواصفات القياسية العالمية ومكافحة الغش التجاري في كل السلع المستوردة، والاستفادة من منجزات التقنية الفضائية والانترنت والحاسبات الآلية.

-وان تعتمد الاستثمارات العربية على إمكانات الدول العربية نفسها ولا تعتمد اعتماداً كبيراً على الاستثمارات الأجنبية المباشرة دون إنشاء نظاماً مالياً مصرفياً حقيقياً كالنمور الآسيوية.

-كما يجب الاتجاه نحو إنشاء جهاز عربي للتكتل الاقتصادي، وإقامة نظام عربي موحد للشركات المساهمة، وإنشاء هيئة عربية للمواصفات والمقاييس الموحدة، ومحاربة الفساد والرشوة، وإنشاء

بنوك عربية متخصصة في جميع المجالات الاقتصادية، ووضع خطط إعلامية لترسيخ التكامل الاقتصادي العربي، وتفعيل دور صندوق النقد العربي وتنشيطه، وإقامة شبكات واسعة من الطرق ووسائل النقل المختلفة والمواصلات لربط الدول العربية ببعضها.

-إلى جانب ذلك يجب على العرب زيادة حجم التجارة البينية بينهم، ومعرفة ودراسة كل الثروات العربية وكيفية الاستفادة منها عربياً. مع تفعيل وإنشاء منطقة التجارة العربية الحرة، وتنسيق الجهود والمواقف والسياسات العربية تجاه منظمة التجارة العالمية، والعمل على تسهيل وتذليل الصعاب أمام حركة مرور وعبور الأفراد بين الدول العربية، وفوق كل ذلك توافر الإرادة السياسية والاقتصادية العربية لخوض غمار التنمية من خلال التكامل العربي.

-**أما من الناحية السياسية:** فيجب على الدول العربية تحقيق الإصلاح والاستقرار السياسي باستخدام آليات سلمية لتداول السلطة بين القوى السياسية النشطة في المجتمع، من خلال قيام نظم سياسية ديموقراطية مناسبة تسمح بحرية الرأي وحرية العمل السياسي والتعبير، واختلاف الآراء والأفكار، وتكوين الأحزاب السياسية، وتنظيم انتخابات حقيقة، ودعم مؤسسات المجتمع المدني بصورة صحيحة، وإجراء مصالحات عربية شاملة تتضمن عودة الكثير من الدول العربية إلى الصف العربي.

-**وفي الناحية الاجتماعية:** على الدول العربية إعادة بناء مفهوم الدولة بها، وتعريف دورها ووظيفتها الاجتماعية، وتعزيز مكانة المجتمع المدني ودوره تجاه المؤسسات والنخب الحاكمة معاً، وأن تعمل الحكومات العربية على توفير الحد الأدنى للحياة الكريمة لطبقات المجتمع كافة من بينها فئة محدودي الدخل، وتحقيق الرعاية الاجتماعية.

هذا إلى جانب عدم ترك القيم والعادات والتقاليد والثقافة العربية والمحافظة عليها بما يضمن الحفاظ على الهوية العربية التي تتميز بالعديد من الميزات ولها خصوصية خاصة.

-**ومن الناحية الأمنية والعسكرية:** على العرب ضرورة إقامة منظومة أمنية عربية لتأمين الوطن العربي من داخل النظام العربي بدلاً من استيراد ذلك من الولايات المتحدة الأمريكية مقابل أموال تدفع أو تنازلات سياسية تقدم، مع ضمان حريات وحقوق المواطنين وتطبيق القانون والعدالة تحت مبدأ سيادة القانون وتحقيق العدالة، وتوقيع اتفاق وميثاق شرف عربية لوضع آلية لفض المنازعات العربية، وإقامة محكمة عدل عربية وتحقيق المصالحة العربية، إلى جانب إنشاء قوة عسكرية عربية موحدة تحت راية الجامعة العربية للحيلولة دون اعتداء أي قطر عربي على قطر عربي

آخر، وأن تحتفظ الدول العربية وحكوماتها بقدرتها على فرض السياسات الملائمة لمصلحة الشعب.

-**أما من الناحية الثقافية:** فيجب على العرب الالتفات إلى التراث العربي والإسلامي والالتفاف حوله، والاعتماد عليه، وجعل اللغة العربية عاملاً موحداً للأمة والاهتمام بطرق تدريسها، وإعداد برامج تثقيفية تربوية وتعلمية وإعلامية تحصينية تجعل الشباب العربي يرتبط بمجتمعاته وهويته الثقافية ويحافظ على آثارها وحضاراتها، مع العناية بالبرامج والمسلسلات والأفلام واختيار المناسب منها لخدمة التراث والحضارة العربية ويحمي العرب من الاختراق والغزو الثقافي، والسعي نحو إعادة المركزة الذاتية الثقافية والتمحور نحو الذات الذي لا هوية من دونه.

وأخيراً... يجب على العرب جميعاً أن يقوموا بمراجعة شاملة للمفاهيم والمصطلحات التي يستعملونها في تصنيف الأفكار والأفعال، وأن يعملوا على مواجهة أوضاعهم الحقيقية، وظروف معيشتهم وعلاقاتهم مع الآخرين بكل حرية ووعي.

هوامش البحث

(1) خالد حسب الله، العولمة الاقتصادية ومخاطرها، منشورات جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية الشريعة والقانون، 2001، ص 2.

(2) غالب أحمد عطايا، العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة للملتقى التربوي الأول، المنعقد في الفجيرة، الإمارات العربية المتحدة، بتاريخ 29-2002/4/30، ص 3.

(3) د. محمد الفرج الخطراوي، العولمة الاقتصادية بين السلبيات والإيجابيات، مجلة الجزيرة –السعودية، ط1، العدد 10071، الصادر بتاريخ 2000/4/25، ص 1.

(4) خليل نوري مسيهر العاني، الهوية الإسلامية زمن العولمة الثقافية، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد–العراق، ديوان الوقف السني، ط1، 2009، ص ص 106-107.

(5) غالب أحمد عطايا، العولمة وانعكاسها عن الوطن العربي، مرجع سابق ذكره، ص 3.

(6) د. ممد الفرج الخطراوي، العولمة بين السلبيات والإيجابيات، مرجع سابق ذكره، ص 1.

(7) برهان غليوان، العرب وتحديات العولمة الثقافية (مقدمات في عصر التشريد الروحي)، محاضرة ألقيت في أبو ظبي بتاريخ 1999/1/10م.

–انظر كذلك: برهان غليوان، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، الطبعة الأولى، دمشق، 1999، ص22.

(8) مصطفى النشّار، ضد العولمة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، 1999، ص 57.

(9) غالب أحمد عطايا، العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، مرجع سابق، ص3.

(10) محمد بن سعد التميمي، العولمة وقضية الهوية الثقافية في ظل الثقافة العربية المعاصرة، ط1، 2001، ص 28.

(11) فائز صالح محمود، الفكر السياسي المعاصر، نماذج مختارة، الطبعة الأولى، دار العابد للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق 2008، ص ص 67-75.

(12) خليل نوري مسيهر العاني، الهوية الإسلامية في زمن العولمة الثقافية، مرجع سابق، ص ص 88-113.

(13) كمال مجيد، العولمة والديمقراطية، دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق، ط1، 2000، دار الحكمة شارع كارلتون، لندن، ص 9.

(14) د. يوسف المراشدة، العولمة وأثرها على العالم العربي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، دار وكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمّان –الأردن، ط1، 2016، ص 232.

(15) صادق جلال العظم، ماهي العولمة، ورقة بحثية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1996م.

–أنظر كذلك: السيد ياسين، في مفهوم العولمة، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، ط1، 1998م، ص 28.

(16) د.محمد الفرج الخطراوي، العولمة الاقتصادية بين السلبيات والإيجابيات، مرجع سابق، ص1.

(17) عز الدين إسماعيل، العولمة وأزمة المصطلح، مجلة العربي–الكويت، العدد (498)، ص110.

(18) علي الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة، مجلة المستقبل العربي، عمّان، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2006، ص ص 50-55.

– انظر كذلك: السيد ياسين، في مفهوم العولمة، مرجع سابق، ص23– ص34.

–انظر كذلك: محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، القاهرة، مجموعة النيل العربية للنشر، 2001، ص15.

–انظر كذلك: حازم الببلاوي، نحن والغرب عصر المواجهة أم التلاقي، القاهرة، دار الشروق للنشر، 1999، ص 35.

(19) عز الدين إسماعيل، العولمة وأزمة المصطلح، مرجع سابق، ص 110.

–انظر كذلك: د. محمد الفرج الخطراوي، العولمة الاقتصادية بين السلبيات والإيجابيات، مرجع سابق، ص 1.

(20) السيد ياسين، مفهوم العولمة، العرب والعولمة، مرجع سابق، ص ص 23–32.

–انظر كذلك: محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، مرجع سابق، ص15.

– انظر كذلك: حازم الببلاوي، نحن العرب عصر المواجهة أم التلاقي، مرجع سابق، ص 35.

(21) د. يوسف المراشدة، العولمة وأثرها على العالم العربي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، مرجع سابق، ص 231.

(22) محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، مرجع سابق، ص15.

–انظر كذلك: د. يوسف المرشادة، العولمة وأثرها على العالم العربي، مرجع سابق، ص 231.

انظر كذلك: السيد ياسين، مفهوم العولمة، العرب والعولمة، مرجع سابق، ص ص 23–35.

انظر كذلك: حازم الببلاوي، نحن والغرب عصر المواجهة أم التلاقي، مرجع سابق، ص 35.

انظر كذلك: د. ممد الفرج الخطراوي، العولمة الاقتصادية بين السلبيات والإيجابيات، مرجع سابق، ص 2.

انظر كذلك : أ.د. صلاح ياسين محمد الحديثي، ومعز خالد عبد العزيز، التأثيرات السلبية والإيجابية للعولمة في القضايا الاجتماعية الثقافية والسياسية والاقتصادية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل –العراق، 2011/6/29، ص 543.

(23) صلاح سالم زرنوقة، العولمة والوطن العربي، القاهرة، جامعة القاهرة، 2002، ص 14.

– انظر كذلك: غالب أحمد عطايا، العولمة وإنعكاساتها على الوطن العربي، مرجع سابق، ص3.

– انظر كذلك: علي الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة، مرجع سابق، ص60.

(24) انظر في ذلك كل من:

رولاندو برتسون، تخطيط الوضع الكوني، العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي في :

Global cuture : Nationalism , Globalization and modernity: A Theory; culture and society special issue, edited by (mike Featherstone). London ; New bary park: sage publication, 1990. Pp. 15-30.

–السيد ياسين، في مفهوم العولمة، العرب والعولمة، مرجع سابق، ص ص 29–35.

(25) نفس المرجع السابق.

(26) المرجع السابق نفسه.

(27) السيد ياسين، في مفهوم العولمة، مرجع سابق، ص ص 29–35.

(28) محمد سعيد بن سهو أبو زعرور، العولمة، أهميتها، نشأتها، أهدافها، دار البيارق، عمّان– الأردن، ط1، 1998، ص ص 16–30.

–انظر كذلك: محمد افرج الخطراوي، العولمة الاقتصادية بين السلبيات والإيجابيات، مرجع سابق، ص 2.

انظر كذلك: د. الشاذلي العياري، الوطن العربي وظاهرة العولمة، الوهم والحقيقة، مجلة المنتدى، العدد 140، مارس 1997،، عمّان –الأردن، ص 15.

–انظر كذلك: غالب أحمد عطايا، العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، مرجع سابق، ص 5

(29) تامر الخزرجي، العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان–الأردن، ص ص 21–22.

– انظر كذلك: د. الشاذلي العياري، الوطن العربي وظاهرة العولمة، مرجع سابق، ص 15.

– انظر كذلك : محمد سعيد بن سهو أبو زعرور، العولمة ماهيتها، نشأتها، أهدافها، مرجع سابق، ص 20.

(30) غالب أحمد عطايا، العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، مرجع سابق، ص 5.

(31) تامر الخزرجي، العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص23-24.

انظر كذلك: د. الشاذلي العياري، الوطن العربي وظاهرة العولمة، مرجع سابق، ص 18.

انظر كذلك: محمد سعيد بن سهو أبو زعرور، العولمة، ماهيتها، نشأتها، أهدافها، مرجع سابق، ص ص 16-20.

(32) مجلة حصاد الفكر العدد (135) مايو 2003، عرض كتاب (بدائل العولمة)، للدكتور: سعيد اللاوندي، عرض: عبد الباقي حمدي، ص 36.

- انظر كذلك : د. محمد فرج الخطراوي، العولمة الاقتصادية بين السلبيات والإيجابيات، مرجع سابق، ص 2.
- انظر كذلك: غالب أحمد عطايا، العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، مرجع سابق، ص 5.
- انظر كذلك: الموقع الالكتروني :

http://Lazemtefham.com/2016/01/blogpost-4.html

(33) انظر في ذلك:

-سيار الجميل (العولمة: اختراق الغرب للقوميات الآسيوية، متغيرات النظام الدولي القديم، رؤية مستقبلية)، مجلة المستقبل العربي، العدد (217)، مارس 1999.

انظر كذلك: د. يوسف المراشدة، العولمة واثرها على العالم العربي، مرجع سابق، ص 233.

انظر كذلك: بثينة حسنين عمارة، العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري، القاهرة، ط1، 1990، ص 20.

انظر كذلك: د. محمد مظفر الأدهمي، مجلة آفاق عربية، وزارة الثقافة والإعلام العراقية -بغداد، العدد (3) مارس، يونيو 1997.

- انظر كذلك: حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، مهرجان القراءة للجميع، ص 15.

انظر كذلك: نايف علي عبيد (العولة والعرب) مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (221) يوليو 1997، أبو ظبي، ص ص 15-25.

- انظر كذلك: محمد سعيد بن سهو أبوزعرور، العولمة، ماهيتها، نشأتها، مرجع سابق، ص ص 26-37.

انظر كذلك: د. عبد الناصر جرادات وآخرون، قراءات في العولمة وأثرها على دول وشعوب العالم، المؤتمر العلمي، جامعة الجنان، طرابلس-لبنان من 15-19/ ديسمبر 2012، ص 7.

انظر كذلك: جريدة العرب اليوم، العدد (198) الصادر بتاريخ 30 نوفمبر 1997، الجزء الثاني، من ورقة عمل الاستاذ (عقل)، بعنوان اتفاقية الشراكة الأوربية الأردنية.

انظر كذلك: علي السيد، العولمة والتحول، النمو، وأهمية الانتقال بالعالم العربي عبر الاقتصاد العالمي الجديد، مجلة أخبار النفط والصناعة، محاضرات للبنك الدولي، العدد (323) يوليو 1997،، أبو ظبي -الإمارات العربية المتحدة .

(34) نفس المرجع السابق.

(35) د. يوسف المراشدة، العولمة وأثرها على العالم العربي، مرجع سابق، ص 233.

(36) محمد حسين ابو العلا، دكتاتورية العولمة، قراءة تحليلية في فكر المثقف، مطبعة مدبولي-القاهرة، د1، 2004، ص ص 90-91.

(37) علاء زهير الرواشدة، العولمة والمجتمع، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 70.

(38) محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص ص 279-308.

(39) السيد ياسين، مفهوم العولمة، مرجع سابق، ص 33.

(40) أسامة أمين الخولي وآخرون، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1998، ص 368.

- انظر كذلك: السيد ياسين، في مفهوم العولمة، مرجع سابق، ص 32.

(41) عبد الخالق عبد الله، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، عالم الفكر، مجلد 28، العدد (2)، أكتوبر/ديسمبر 1999، ص ص 39-94.

(42) د. عبد خرابشة، العولمة الاقتصادية، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان-الأردن، 2001، ص 25.

- انظر كذلك: غالب أحمد عطايا، العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، مرجع سابق، ص 7.

(43) د. يوسف المراشدة، العولمة وأثرها على العالم العربي، مرجع سابق، ص 233.

(44) هالة مصطفى، العولمة ودور جديد للدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد (134)، الصادر في أكتوبر 1998، ص ص 43-47.

(45) فائز صالح محمود، الفكر السياسي المعاصر، نماذج مختار، دار العابد للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط1، 2008، ص ص 69-75.

(46) د. يوسف المراشدة، العولمة وأثرها على العالم العربي، مرجع سابق، ص 232.

(47) انظر في ذلك:

توفيق حمودة، بحث مقدم حول العولمة وعلاقتها بالكامل والاندماج، جامعة قسطنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2000، ص ص 5-6.

(48) انظر في ذلك:

- عبد الإله بلعزيز، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت، العدد (229)، 1998، ص 56.

انظر كذلك: سهيل حسين الفتلاوي، تحديات العولمة للهوية العربية ودور الجامعات العربية في مواجهتها، مجلة العلوم السياسية كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (31)، 2005، ص 50.

- انظر كذلك: محمد القفاص، دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، مكتبة الاسة - القاهرة، 2004، ص 115.

- انظر كذلك: ياسين خضير البياتي، الفضائيات (الثقافة الوافدة وسطلة الصور)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، العدد (267)، 2001، ص 51.
- انظر كذلك: مصطفي جاسم حسين، العولمة والأمن القومي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2001، ص115.

انظر كذلك: أمل فؤاد، الحوار المتمدن، العدد (1782) بتاريخ 2007/1/1.

- انظر كذلك: أحمد خليلي، العولمة وأبعادها، مطبوعة موجهة لتكوين أساتذة التعليم الأساسي في مادة العلوم الاجتماعية، مركز التكوين (مريم بوعتورة)، قسطنطينة – الجزائر، ص 52.
- انظر كذلك: سعاد لمقدم، وسميرة قويدري، أثر العولمة الاقتصادية على اقتصاديات البنوك، بحث مقدم لنيل درجة الليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة– الجزائر، 2012–2013، ص 22.

انظر كذلك: حكمت عبد الله القزاز، العولمة والتربية، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2001، ص ص 35–36.

انظر كذلك: عبد الخالق عبد الله، العولمة، جذورها وفروعها، وكيفية التعامل معها، مرجع سابق، ص ص 93–94.

انظر كذلك: د. عبد الناصر جرادات وآخرون، قراءات في العولمة وأثرها على دول العالم الثالث، مرجع سابق، ص 6.

انظر كذلك: يوسف المراشدة، العولة وأثرها على العالم العربي، مرجع سابق، ص ص 232–233.

(49) المرجع السابق.

(50) نفس المرجع السابق

(51) نفسه

(52) نفسه

(53) نفسه.

(54) نفسه.

(55) مجلة حصاد الفكر، العدد (135)، يوليو 2003، عرض لكتاب بدائل العولمة للدكتور: سعيد اللاوندي، عرض عبد الباقي حمدي، ص 36.

(56) السيد ياسين، الكونية والأصولية وما بعد الحداثة، الجزء الثاني، القاهرة، المكتبة الأكاديمية للنشر، 1995م.

– انظر: كذلك السيد ياسين، في مفهوم العولمة، مرجع سابق، ص53.

(57) عبد الإله بلقزير، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، مرجع سابق، ص 56.

– انظر كذلك: سهيل حسين الفتلاوي، تحديات العولمة للهوية العربية ودور الجامعة العربية في مواجهتها، مرجع سابق، ص 50.

(58) نايف علي عبيد، مشاهد وتساؤلات، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية، ط1، 2001، ص ص 23–24.

–انظر كذلك: أ.د. صلاح ياسين ومعتز خالد عبد العزيز، التأثيرات السلبية والإيجابية للعولمة في القضايا الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 516–517.

(59) د. يسوف المراشدة، العولمة وأثراها على الوطن العربي، مرجع سابق، ص 233.

(60) بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات، مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت، السيد، ياسين وآخرون، تحرير سمير أمين الخولي، يونيو 1998، ص ص 210–213.

(61) انظر في ذلك:

– جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001، ص ص 21–188

– توفيق حمودة، بحث حول العولمة وعلاقاتها بالإنتاج والتكامل، مرجع سابق، ص 28.

-أثر العولمة على سيادة الدول، منتديات أخبار مكتوبة، تاريخ التسجيل 2008، الموقع الالكتروني: www.news,maktoob.com
-أ. وارم العيد، البعد الثقافي للعولمة واثرها على الهوية الثقافية للشباب العربي، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة البشير الإبراهيمي، الجزائر، ص 7.
- غالب أحمد عطايا، العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص9-15.
- د. عزبي محمد، تحديات العولمة واثارها على الوطن العربي، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد (6)، جامعة الشلف، الجزائر، ص ص25-38.
- د. يوسف المراشدة، العولمة وأثرها على العالم العربي، مرجع سابق، ص ص 235-238.
- د. محمد الفرج الخطراوي، العولمة الاقتصادية بين السليبات والإيجابيات، مرجع سابق، ص ص 5-6.
- الموقع الالكتروني: bttp://www.startimes.com/f.aspx?t=9388214-1
- حسين علي إبراهيم، العولمة ومستقبل السيادة في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1999،، ص 23.
- رعد سامي عبد الرزاق، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية -بغداد، 2006، ص 119.
- ميشيل شو مودفسكي، عولمة الفقر، ترجمة علي حسين، بيت الحكمة للنشر-بغداد، ط1، 2001، ص ص 44-59.
- محمد عابد الجابري، قضايا الفكر المعاصر (العولمة، وصراعات الحضارات، العودة إلى الأخلاق، التسامح، الديمقراطية)، مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت، 1997، ص 140.

- أحمد صدقي الدجاني، قضية التعريب في ضوء سنن التفاعلات الحضارية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت، العدد (220)، 1997، ص 67.
- محمد مهدي شمس الدين، الفكر العربي المعاصر، في محمد حسن الآمين وآخرون، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، بيروت، العدد (3)، 1998، ص 74.
- نعيمة شومان، العولمة بداية ونهاية، ط1، دار الفرابي للنشر، بيروت، 2007، ص 35.
- حميد جاعد الدليمي، العولمة والإعلام والعرب، فرضيات ونتائج، في، أحمد ثابت وآخرون، ط2، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 206.
- محمد الدعمي، الإسلام والعولمة، الاستجابة العربية والإسلامية لمعطيات العولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبوظبي، العدد (91)، 2003، ص39.